مجلة الدراسات الإيرانية

Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثانية - العدد الخامس - ديسمبر 2017

تصدر عن

مركز الخليج العربي
للدراسات الإيرانية
AGCIS

www.arabiangcis.org

أزمة الائتمان في إيران
الأسباب والتداعيات الاقتصادية

أحمد شمس الدين ليله

باحث اقتصاديّ متخصّص في الشأن الإيراني بمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

خلال عامَي 2016 و2017 أفلست أو أوشكت على الإفلاس عدة مؤسسات ائتمانية إيرانية، يربط بينها عامل مشترك هو أن غالبية تلك المؤسسات المفلسة هي مؤسسات غير رسمية أو غير مُرخصة من البنك المركزي الإيراني، وهذا لا ينفي حقيقة إفلاس بنوك رسمية أخرى مرخصة، لكن ظاهرة الإفلاس ارتبطت أكثر بتلك النوعية من البنوك أو ما يطلق عليها الإيرانيون المؤسسات الائتمانية غير المصرفية، والواقع أن الأثر الأهمّ والمباشر لعدم خضوع هذه المؤسسات لرقابة وتوجيهات السلطة المصرفية الأولى في البلاد الممثلة في البنك المركزي الإيراني، هو الإخفاق المالي وضياع حقوق المودعين.

جذب سعر الفائدة المرتفع شريحة كبيرة من المودعين رغم تحذير محافظ البنك المركزي الإيراني للمواطنين من وضع أموالهم في المؤسسات غير المصرفية لأنها «عمليًّا تفلس» وفق تعبيره[1]، إلى أن تفاقمت الأزمة خلال عام 2017 وبدأت تطفو على السطح بعد إعلان مؤسسات ائتمانية غير مصرفية عن عجزها عن رَدّ أموال المودعين. على سبيل المثال مؤسستا كاسبيان وآرمان أثارتا قلق المودعين بمثل هذا التصرف الذي عادة ما يعني اقتراب شبح الإفلاس، خصوصًا بعد معاناة كاسبيان من عجز ماليّ بلغ 1,2 مليار دولار. ثم انتقل الذعر إلى مؤسسة أخرى تدعى ثامن الحجج بعد إغلاقها لعدة أفرع في عدد من المحافظات الإيرانية لعجزها عن الوفاء بالمطالبات المالية للمودعين، فما كان من هؤلاء المودعين إلا محاصرة المقرّ الرئيسي للمؤسسة في طهران، مطالبين بغضب بِرَدّ ودائعهم خوفًا من المصير القاتم وضياع مدخراتهم، وعلى الرغم من نفي المؤسسة إفلاسها فلم يُنهِ المودعون حصارهم إلا بتدخّل الشرطة، وبعد احتدام الأزمة ناقش البرلمان الإيراني القضية[2] وأمهل البنك المركزي ووزير الشؤون الاقتصادية والمالية حتى شهر مارس 2018 لإعادة تنظيم وتوثيق أوضاع المؤسسات الائتمانية غير البنكية.

لا تقتصر نتائج فوضى الائتمان ووجود جهات تقوم بدور البنوك الرسمية دون إشراف مركزيّ والتزام بالسياسات النقدية العليا على احتمالية الإفلاس وضياع حقوق المودعين وحسب، بل يمكن أن تمتدّ الآثار السلبية لتشمل نموّ الاقتصاد ككل والتأثير على مستوى معيشة المواطنين، فأهمّ أهداف السياسة النقدية التي يضعها أي بنك مركزيّ في العالم هي الحفاظ على مستويات الأسعار العامة في الاقتصاد، والحفاظ على مستويات استثمار تضمن استمرار تدفّق الإنتاج وتشغيل العمالة. وتحقق السياسة النقدية هذه الأهداف عبر التحكم في أدوات كأسعار الفوائد على المدخرات والائتمان، وفي حين أنه من المفترض أن تلتزم كل المؤسسات الائتمانية في البلاد بتلك المعايير، لا تلتزم أغلب المؤسسات الائتمانية غير المصرفية بها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب فوضى الائتمان الدائرة في إيران وتحليل تداعياتها الحالية والمستقبلية على المواطن والاقتصاد الإيراني على السواء، وذلك بعد إلقاء الضوء على بنية القطاع المصرفي الإيراني، وبداية نشأة المؤسسات غير المصرفية حتى تفاقم أزمة الائتمان في إيران بعد تزايُد حالات الإفلاس خلال العامين الماضيين.

أوّلًا: بنية القطاع المصرفي الإيراني

يتكوّن النظام المصرفي الإيراني من ثلاثة فاعلين رئيسيين هم: الحكومة بما تمتلكه من مصارف حكومية متخصصة (التجارة، التصدير والتعدين، الزراعة، الإسكان، الصناعة)، وقطاع خاصّ محدود تم السماح بدخوله مع بداية الألفية الجديدة [3]، بجانب الآلاف من المؤسسات الائتمانية

غير المصرفية. تسيطر البنوك الحكومية على حجم كبير من التعاملات المصرفية، خصوصًا التجارية كبنك الصادرات، وبنك التجارة، وبنك ملى، وهي أكبر البنوك الإيرانية من حيث قيم الأصول، وهي في ذات الوقت من أقدم البنوك الموجودة في إيران، ويرجع تاريخها إلى ما قبل ثورة 1979[4]، بالإضافة إلى عديد من البنوك الحكومية الأخرى العاملة في السوق المصرفي الإيراني، مع عدد محدود من البنوك الخاصة أو التي تمت خصخصتها مؤخرًا كبنك باسارجاد. ويأتي في درجة التأثير بعد البنوك الحكومية المؤسسات الائتمانية غير المصرفية التي يقدّر عددها بنحو سبعة آلاف مؤسسة، ينشط منها نحو خمسة آلاف (3500 منها متخصصة في التمويل الصغير، و1500 منها اتحادات ائتمانية أكبر)، وبلغ إجماليّ أصولها أكثر من 60 مليار دولار[5] في عام 2010، تتوزع ملكيتها ما بين القطاع التعاوني[6] والنخب السياسية والاقتصادية في إيران، سواء بالامتلاك الكلي أو الملكية الجزئية، ويُعَدّ الحرس الثوري أحد أكبر القوى الاقتصادية الإيرانية المستثمرة في كل من البنوك الإيرانية الخاصة والمؤسسات الائتمانية المنتشرة عبر كامل إيران.

تُعَدّ المؤسسات الائتمانية غير المصرفية المسبب الرئيسي لفوضى الائتمان في إيران خلال السنوات الأخيرة، وتصل هذه المؤسسات إلى الأماكن النائية والبعيدة وتنتشر في أرجاء البلاد، ولذلك نمت أعدادها إلى الآلاف وترتبط بشكل كبير بالقطاع التعاوني والجهات النافذة في إيران كالحرس الثوري، وغالبية هذه المؤسسات لا تخضع لإشراف الجهة المنظمة للعمل المصرفي في البلاد، وهي البنك المركزي الإيراني.

وجود هذه المؤسسات غير المصرفية وعملها دون رقابة وإشراف يزيد من تورط النظام المالي الإيراني في جرائم مالية في الداخل والخارج، من تسهيل عمليات غسل الأموال والتهريب بأنواعه إلى دعم وتمويل الإرهاب، الأمر الذي أعطى لإيران سمعة دولية سيئة في هذا الشأن كأعلى دولة على مستوى العالم في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقًا لتصنيف معهد «بازل» السويسري للحوكمة[7] في عام 2017 وللعام الرابع على التوالي.

جدول (1): أكثر خمس دول خطورة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال 2012-2017

2012	2013	2014	2015	2016	2017
Iran	Afghanistan	Iran	Iran	Iran	Iran
Kenya	Iran	Afghanistan	Afghanistan	Afghanistan	Afghanistan
Cambodia	Cambodia	Cambodia	Tajikistan	Tajikistan	Guinea-Bissau
Haiti	Tajikistan	Tajikistan	Guinea-Bissau	Uganda	Tajikistan
Tajikistan	Iraq	Guinea-Bissau	Mali	Guinea-Bissau	Laos

المصدر: مؤشر بازل 2017 لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب

وفي ضوء ما سبق يرى الاقتصادي الإيراني أحمد علوي أنّ هناك مجموعة من العوامل ساعدت على تحقق هذه السمعة السلبية، وهي وجود نظام ماليّ ومصرفيّ غير فعّال، وغياب النزاهة والشفافية وعدم تحمّل المؤسسات الحكومية والخاصة المسؤولية، بالإضافة إلى فشل القوانين المالية والتجارية في الحدّ من معدلات غسل الأموال بسبب تعقيدها، مما يجعل ممارسة النشاط الاقتصادي بشكل سليم أمرًا صعبًا للغاية. ويرى الاقتصادي الإيراني أن استناد القوانين الإيرانية بالأساس إلى فتاوى الفقهاء الشيعة على مرّ القرون دون مراعاة التجديد اللازم قد تكون سببًا في عدم انسجام القوانين مع العَلاقات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة اليوم ولا يمكنها أن تضمن نزاهة النظام الاقتصادي والائتماني. بالإضافة إلى غياب الدور الفعّال لمؤسسات الرقابة المالية في إيران[8] حتى تفاقمت حالات الفساد المالي بشكل محرج للنظام، ليس فقط السياسي، بل والديني كذلك، لدرجة أن المرشد الإيراني علي خامنئي، أوصى في أحد خطاباته[9] -يوم 21 مارس 2016 في مناسبة عيد النيروز- بضرورة «محاربة الفساد بجدية وواقعية، خصوصًا الرشوة والتهريب» كإحدى آليات تنفيذ سياسة «الاقتصاد المقاوم» التي تتبعها القيادة الإيرانية.

أما على الصعيد الدولي فنستطيع تصنيف النظام المالي الإيراني عامة من ضمن الأنظمة المحاصرة عالميًا، إذ فُرضت عليه منذ عام 2012 قيود على التحويلات المالية الخارجية باستخدام نظام «سويفت» العالمي الموحّد للتحويلات المالية، وذلك ضمن عدة إجراءات عقابية فرضها المجتمع الدولي على الاقتصاد الإيراني بسبب الأنشطة النووية والصاروخية، أدت إلى تأثره سلبيًا وتراجع معدلات النموّ بدرجة كبيرة، وبعد تفعيل الاتفاق النووي مع القوى الغربية في مطلع عام 2016 تم رفع عديد من العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، بينما لم تُرفع بعض العقوبات بشكل عمليّ، على رأسها القيود الموضوعة أمام التحويلات المالية مع البنوك الكبرى في العالم، خصوصًا الأميركية والأوروبية، بشكل أثر على التجارة وعلى تدفقات الاستثمارات الأجنبية للداخل الإيراني بعد الاتفاق النووي.

ثانيًا: المؤسسات الائتمانية غير المصرفية وخلق الأزمة

عماد النظام المالي والاقتصادي في أي دولة في العالم هو نظام مصرفيّ كفء مُدار من قِبل بنك مركزيّ يوجّه مسار الاقتصاد وجانبًا كبيرًا من مستوى معيشة المواطنين عبر تحكمه في أسعار الفائدة، وبالتالي حجم السيولة ومعدلات الادخار والاستثمار، أو ما يُعرف بالسياسة النقدية للدولة، ويتطلب تحقيق هذه السياسة إشراف كامل من البنك المركزي على كل المصارف أو المؤسسات التي تقوم بأدوار مالية تتعلق بتحقيق السياسة النقدية للدولة، ومن دون الرقابة الكاملة تفشل الدولة في تحقيق أهداف سياستها النقدية.

ومن هذا المنطلق، نتطرق إلى وضع النظام المصرفي الإيراني الذي توجد فيه مؤسسات ائتمانية تقوم مقام المصارف الرسمية، لكنها لا تخضع بالضرورة لتوجيهات البنك المركزي الإيراني، يطلق عليها مؤسسات الائتمان غير المصرفي. تكونت هذه المؤسسات مع بداية الألفية الجديدة بهدف تقديم قروض صغيرة تحت إشراف المركزي الإيراني ثم تنامت أعدادها وانتشرت في الأماكن النائية لاحقًا وانخرطت أكثر فأكثر في الأنشطة البنكية باستقبال الودائع البنكية وتقديم ائتمانات أكبر، وقدمت أسعار فائدة على المدخرات أعلى من التي يقدمها البنوك، حتى خرجت هذه المؤسسات عن سيطرة ورقابة البنك المركزي في السنوات اللاحقة.

وبغضّ النظر عن المؤسسات الائتمانية الصغرى محدودة الأثر، تنتمي مؤسسات الائتمان الضخمة في إيران إلى كيانات كبرى كالحرس الثوري الإيراني -المتغلغل في كل الأنشطة الاقتصادية بداخل إيران-ليستفيد منها ماليًّا وسياسيًّا في اجتذاب أموال المودعين وتشغيلها، بجانب كسب تعاطف وتأييد الشعب وتنمية الولاء السياسي لصالحه عبر تقديم فوائد مالية مغرية للغاية، غير مكترث بأثر ذلك على الاستثمارات. مؤسسة مثل «كاسبين» المرتبطة بالكيان الاقتصادي للحرس الثوري الإيراني تقدم فوائد قد تصل إلى 35%، قادرة على جذب شريحة واسعة من المواطنين على أمل أن يحصلوا على عوائد لمدخراتهم تفوق بأكثر من 10% ما تقدمه البنوك التقليدية في إيران والتي تتراوح ما بين 18 إلى 22 %[10].

لا يقتصر الأمر على وجود عشرات أو مئات مؤسسات الائتمان غير المصرفية وإلا كان من الممكن السيطرة عليها، بل يصل العدد إلى الآلاف المنتشرة في كل المحافظات، نسبة صغيرة منها تعمل بشكل رسميّ في حين لا تخضع البقية لإشراف ورقابة البنك المركزي الإيراني الضامن لحقوق المودعين، بينما تصدر تراخيصها من وزارات لا عَلاقة لها بالمؤسسة المالية الرسمية في البلاد، وتمت الموافقة على عمل كثير منها في عهد الرئيس والقائد السابق في الحرس الثوري أحمدي نجاد، حتى إنّ بعض البنوك الكبرى في البلاد غير مرخص لها رسميًّا من البنك المركزي حتى الآن، مستغلّة نفوذ مالكيها، مثل بنك «اقتصاد مهر» المؤسس منذ عام 1993، والتابع لقوّات «الباسيج» والحرس الثوري.

تكررت حالات إفلاس المؤسسات الائتمانية غير المصرفية على مدار السنوات الماضية، ونتيجة انتشارها الواسع على الأرض أصبحت هذه المؤسسات قادرة على امتصاص جزء لا يستهان به من السيولة من أيدي المواطنين وتهديد الأمن والاستقرار المالي للاقتصاد ولعامة الشعب على حد سواء. ورغم أنه غير معلوم على وجه الدقة حجم الودائع المصرفية التي

بحوزتها، لكن تشير تصريحات مسؤولي الحكومة الرسميين والبنك المركزي الإيراني إلى أنها تتراوح ما بين 15 إلى 20% من حجم السيولة[11] الموجودة في البلاد (1122 ألف مليار تومان أو ما يعادل 295 مليار دولار هو حجم السيولة حتى منتصف 2017)، أي إنها لن تقلّ بأي حال من الأحوال عن عشرات المليارات من الدولارات، من خلال أكثر من 450 ألف مودع، أغلبهم من الكادحين وصغار المدخرين المهددين بالفقر وفقدان مدخراتهم في حال إفلاس المؤسسات الائتمانية وضياع مدخراتهم، وكان عام 2016 شاهدًا على إفلاس 12 مؤسسة مالية تكتمت عنها الحكومة الإيرانية[12]، بينما اقتربت مؤسسات أخرى من شبح الإفلاس (خلال 2017 على سبيل المثال مؤسستا كاسبين وآرمان) أدت إلى خروج المودعين في مظاهرات غاضبة تطالب بأموالهم قبل فوات الأوان.

حاولت الحكومة التستر على أزمة إفلاس المؤسسات الائتمانية حتى لا تنتقل التداعيات إلى بقية البنوك، لكنها فشلت في ذلك، بعد قلق المودعين من إغلاق فروع المؤسسات وتظاهرهم أمام مقرات المؤسسات الائتمانية وكشف وسائل الإعلام المختلفة لأسماء مؤسسات أفلست خلال 2017[13] مثل كاسبين، وآرمان، وثامن الحجج، وجوسار، وثامن الأئمة.

جدول رقم (2): يوضح فوضى الائتمان المالي في إيران

كاسبين-آرمان- ثامن الحجج- جوسار- ثامن الأئمة	مؤسسات ائتمانية أفلست مؤخرًا
35%	نسبة الفوائد التي تقدمها بعض مؤسسات الائتمان غير المصرفي في إيران
450 ألفًا	عدد المودعين في مؤسسات غير مرخصة من البنك المركزي الإيراني
12 مؤسسة مالية	أفلست في 2016 وتكتمت عنها الحكومة
بنك «اقتصاد مهر»	تابع لقوّات الباسيج منذ 1993 وما زال غير مرخص من المركزي الإيراني
إيران	المركز الأول لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في العالم (وفق التقرير السنوي للخارجية الأميركية 2016 ومؤشر «بازل» 2017)

المصدر: إعداد الباحث

ثالثًا: أسباب حالات الإفلاس المتكررة

قد يكون السبب المعلن والمباشر لإفلاس المؤسسات الائتمانية غير المصرفية هو تقديم أسعار فائدة مالية مرتفعة تتراوح ما بين 20 إلى 35 % أو تزيد على الودائع بالعملة المحلية مع سرعة الإقراض غير المدروس ودون ضمانات كافية، لكنّ هناك أسباب أخرى غير معلنة تتلخص في سوء الإدارة المركزية وعدم تفعيل القانون وغياب الخبرة المهنية في إدارة مثل تلك المؤسسات، بالإضافة إلى مسؤولية حكومات سابقة عن تفاقم الأزمة إلى الحد الذي وصلت إليه الآن.

عدم فاعلية القانون وفشل البنك المركزي الإيراني أو المؤسسة المالية الأولى في البلاد في فرض سيطرتها على كل المؤسسات الائتمانية، بداية من السماح بإنشائها دون تراخيص ودون مراعاة لاشتراطات السلامة والملاءمة المالية، أدى إلى مخالفة قواعد السياسة النقدية وأسعار الإيداع والائتمان، وحتى عام 2007 لم يضع البنك المركزي حدودًا لأسعار الفائدة أمام البنوك الخاصة والمؤسسات الائتمانية غير المصرفية[14]، مما ساعد في ترسيخ منافسة المؤسسات الائتمانية بعضها لبعض عبر أسعار الفائدة المختلفة، إلى أن وصل الأمر في النهاية إلى حالات إفلاس متكررة. ومع هذا يضطر البنك المركزي إلى التدخل في النهاية لإنقاذ المؤسسات الائتمانية الكبرى التي على وشك الإفلاس منعًا لانتقال العدوى إلى مؤسسات شبيهة وإثارة ذعر كل المودعين في البلاد. وفي بعض الحالات يأتي تدخّل البنك المركزي بعد فوات الأوان كما الحال مع مؤسسة «ميزان» التي انهارت ماليًا في عام 2013حتى بعد حصولها على ترخيص، نتيجة لتراكم الديون عليها، ما اضطرّ المركزي إلى حلّها رسميًا في مايو 2015[15]. كما فتح المركزي الإيراني خطًا ائتمانيًا لمؤسسة كاسبيان غير المصرفية لوقف نزيف الإفلاس وذعر المودعين بعد أن انهارت ماليًا في عام 2016.

من ناحية أخرى، انتساب الغالبية العظمى من هذه المؤسسات إلى مراكز القوى والثروة في البلاد وأهل الثقة لا الخبرة سبب مُهِمّ من أسباب المشكلات المالية التي تتعرّض لها مؤسسات الائتمان وفق الخبير البنكي الإيراني أحمد حاتمي الذي يرى أن الغالبية العظمى من مديري هذه المؤسسات هم أشخاص غير مصرفيين وغير متخصصين في العمل الائتماني، وأن الحكومة والبنك المركزي لم يفشلوا فقط في توثيق أوضاع هذه المؤسسات، بل فشوا أيضًا في نشر الوعي الكافي بين عامة الشعب بضرورة عدم الثقة في مثل هذه المؤسسات غير الرسمية[16]. ونتيجة غياب الخبرة المهنية والإدارية الكافية

أقدمت هذه المؤسسات على شراء مكثف لأصول يصعب تسييلها خلال فترة زمنية قصيرة كشراء العقارات وتوقيع عقود عدة لمشروعات تجارية وصناعية من دون المقدرة على تحويل هذه الأصول إلى أموال سائلة لدفع مطالبات العملاء المكثفة في أوقات الهلع والذعر.

ويتحمّل الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد جزءًا من مسؤولية فوضى الائتمان الدائرة في إيران في الوقت الراهن بسبب سماح حكومته (2005-2013) بإنشاء مؤسسات مالية تقوم بدور المصارف الرسمية دون سيطرة وإشراف من البنك المركزي (استفاد الحرس كثيرًا من هذه التسهيلات) مما أدى إلى انهيار هذه المؤسسات في النهاية أو مواجهة مشكلات مالية خطيرة [17]، وأسهم انتماؤه السابق إلى الحرس الثوري في تقوية نفوذ الحرس الثوري الاقتصادي ليمتد إلى جميع القطاعات الاقتصادية في إيران الرسمية وغير الرسمية ومنها القطاع المالي والمصرفي، وخلال الولاية الأولى للرئيس حسن روحاني انكشفت عدة قضايا فساد ماليّ تورط فيها أحمدي نجاد وحكومته، لا تزال داخل أروقة المحاكم حتى الآن، ما يشير إلى تورط حكومته في وصول الوضع الائتماني الحالي إلى ما وصل إليه حاليًا.

رابعًا: تداعيات فوضى الائتمان المالي على الاقتصاد والمواطن الإيراني

لا شك أن عمل المؤسسات الائتمانية في أي نظام ماليّ دون إشراف ورقابة من المؤسسة المالية الأم أو البنك المركزي يعرض النظام المالي للانهيار وضياع الحقوق وفقدان الثقة وانتشار الفساد المالي، ويمتد الأثر الأخطر ليؤثر على مستوى معيشة المواطن. وفي ما يأتي نناقش التداعيات الاقتصادية لفوضى الائتمان على الاقتصاد والمواطن الإيراني:

أولًا: وجود تضارب في أسعار الفائدة بين البنوك الرسمية والمؤسسات الائتمانية غير الخاضعة لإشراف البنك المركزي يعرقل تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، ويهدد الاستثمار من ناحية أخرى، إذ إنّ أهمّ أهداف السياسة النقدية هو السيطرة على معدلات التضخم عن طريق تحريك أسعار الفائدة والتحكم في حجم السيولة الموجودة بأيدي المواطنين. ويتجه المركزي الإيراني حاليًا لتغيير سياسته النقدية في ما يتعلق بسعر الفائدة المرتفع (18 إلى 22 %) [18] وخفضها إلى مستويات أقل تسمح بتشجيع الاستثمارات وإخراج قطاعات كالصناعة من حالة الركود، وتسيطر على مستويات الأسعار الآخذة في الارتفاع في ذات الوقت، لكن وجود أسعار فائدة قد تفوق 30% كافٍ لعرقلة هذه التوجهات.

شكل (1): معدلات الفائدة على الودائع في إيران خلال الأعوام 2013-2016

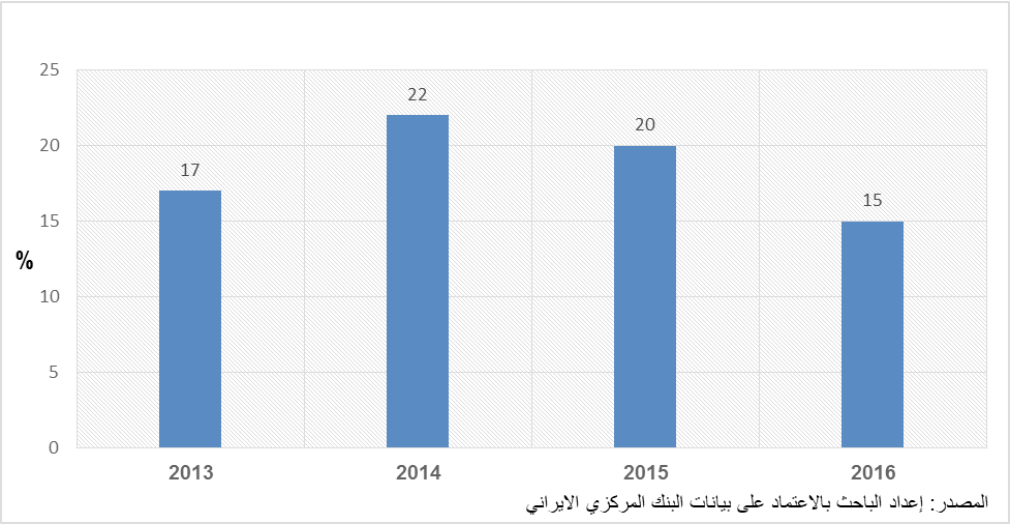

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الايراني

من ناحية أخرى تجذب الفوائد المرتفعة الأموال باستمرار من الأسواق والمصانع (قطاع الإنتاج) إلى الخزائن المصرفية، وتبطئ من معدلات الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة وتزيد من معدلات البطالة لتضرب أهدافًا اقتصادية أخرى من أهداف الحكومة، كخفض معدلات البطالة ورفع معدلات النمو.

ثانيًا: غياب الجهة الرقابية يسهل الانخراط في عمليات غسل الأموال، ويضمن استمرار المدد المالي اللازم لتمويل الإرهاب، كما سيبقي إيران لفترة أطول على رأس القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وحذرت الأخيرة خلال العام الجاري من التعامل المالي مع إيران بسبب تورطها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأقرّ التقرير السنوي الصادر عن الخارجية الأميركية الخاص بجهود دول العالم في مكافحة الإرهاب لعام 2016 بأن إيران هي الدولة الأولى في العالم الداعمة للإرهاب.

وما يشير بقوة إلى فساد البيئة المصرفية والمالية في إيران ودعمها للجرائم المالية إعلان معهد «بازل» السويسري للحوكمة في تقريره السنوي الصادر في أغسطس 2017 أن إيران لا تزال تتصدر قائمة الدول الأكثر خطورة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك للعام الرابع على التوالي من بين 146 دولة في العالم[19] يشملها مؤشر «بازل» لمكافحة غسل الأموال.

جدول (3): قائمة عشوائية بترتيب الدول الأكثر خطورة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

Country	Ranking	Overall Score	Risk
Iran	1	8.6	
Algeria	54	6.48	
Ecuador	58	6.37	
Russia	64	6.22	
Malaysia*	70	6.1	
South Africa	99	5.32	
Dominica	104	5.12	
Qatar	107	5.1	
Germany	121	4.78	
Denmark	140	4.05	

المصدر: مؤشر بازل 2017 لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب

ثالثًا: سيطرة المؤسسات غير المصرفية على حجم كبير من السيولة في إيران تزامنًا مع غياب الكفاءة الادارية والمصرفية يسهل من عملية توجيه الأموال إلى أنشطة المضاربة عالية المخاطر، كالمضاربة في أسواق العملات أو المضاربة في أسواق الذهب والعقارات مثلما حدث في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس السابق أحمدي نجاد[20]، بالإضافة إلى سهولة إنشاء حسابات ائتمانية وهمية للتستر على الفساد[21]، ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي في النهاية.

من جهة أخرى، عدم خضوع هذه المؤسسات لإشراف البنك المركزي يعني أن فكرة إيداع الأفراد لأموالهم لديها تحتوي على درجة أعلى من المخاطر مقارنة بغيرها من المؤسسات الرسمية، وذلك لأن المؤسسات غير المرخصة لا تلتزم بإيداع نسبة الاحتياطي القانوني في خزائن البنك المركزي (10% من إجمالي حجم ودائع أي بنك عادة)، ما يزيد من احتمالات عجزها عن سداد أموال العملاء في أوقات الأزمات، في حين يضمن هذا الاحتياطي قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على سداد مطالبات العملاء في أوقات الأزمات المالية. فكيف تستطيع مثل هذه المؤسسات غير المرخصة رد أموال العملاء إذا ما طالبوا بها في وقت واحد؟ عادة يكون إعلان الإفلاس هو الحل المطروح[22]، إذا تراكمت الديون وفشلت محاولات الاستحواذ أو الاندماج مع مؤسسات أخرى، وهنا تعجز الإدارة عن رد أموال المودعين، ما قد يثير موجات الغضب والفوضى في البلاد.

رابعًا: تهدد ظاهرة الإفلاس المتكرر ثقة واستقرار النظام المالي داخليًّا وخارجيًّا، فعندما تكرر حالات الإفلاس بعد تراكم ديون المؤسسات غير المصرفية واحدة بعد الأخرى، وتعجز عن ردّ ودائع المودعين، يفقد المودعون الثقة في النظام المالي بأكمله سواء المصرفي أو غير المصرفي، وسرعان ما تنتقل العدوى إلى كامل القطاع المالي وتنتشر حالة من الذعر بين المودعين قد تدفعهم إلى سحب أموالهم في أوقات متزامنة، معرضة البنوك لهزة مفاجئة قد تؤدي إلى إعلان إفلاس كثير منها في النهاية، وتعريض الاقتصاد لأزمة مالية قوية وانهيار للاستثمارات.

خاتمة

أزمات إفلاس المؤسسات الائتمانية المتكررة أكبر من مجرد قضية عجز ماليّ يمكن معالجته بطرق مختلفة كالاستحواذ أو المساعدات المالية، لكن القضية الأهم تتمثل في بنية النظام المصرفي الحالي الذي يسمح بوجود واستمرار عمل المؤسسات التي قد تخدم أهدافًا سياسية أو غيرها من الأهداف الضيقة المرتبطة بأشخاص أو كيانات نافذة، لكنها بالتأكيد لا تخدم هدف الاستقرار المصرفي والاقتصادي العام.

وفي الحقيقة، يوجد أكثر من عامل قد يقود عديدًا من المؤسسات المالية غير الخاضعة للضوابط والرقابة لمزيد من حالات الإفلاس في المستقبل وتعريض الاقتصاد والمودعين لخسائر فادحة بعد خسارة مدخرات عمرهم، تتمثل في: ارتفاع أسعار الفائدة المقدمة مع سرعة تقديم قروض ائتمانية دون ضمانات كافية، وغياب الشفافية في التعاملات والتطبيق الصارم للقانون، وعدم خضوع عديد من المؤسسات الائتمانية غير المصرفية العاملة للسلطة الرقابية للبنك المركزي الذي يفرض عليها امتلاك صناديق احتياطية وإيداع ما لا يقل عن 10% من أموالها كاحتياطيّ قانونيّ لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السيولة الطارئة وضمانًا لأموال العملاء.

وبالإضافة إلى العوامل الإجرائية سابقة الذكر، هناك عامل آخر بالغ الأهمية وهو الخوض المبالغ في استثمارات خطرة بدرجة تشكل تهديدًا لاستقرار هذه المؤسسات ومصير ودائع العملاء معها، ويقر البنك المركزي الإيراني ذاته بنقص الخبرة الكافية في إدارة مثل تلك المؤسسات، أو عدم تنويع مصادر الاستثمار. ويعتقد أن جزءًا كبيرًا من استثمارات هذه المؤسسات يكون في شكل استثمارات عقارية أو صناعية لا يسهل معها تحويل الأصول إلى سيولة كافية لتلبية احتياجات العملاء في أوقات الأزمات والطوارئ والمطالبات الجماعية، كما حدث مع مؤسسات إيرانية أفلست بالفعل في 2017 كثامن الحجج وكاسبين وآرمان، وبالتالي فلا يوجد ضمان لعدم تكرار نفس السيناريو مع مؤسسات شبيه في المستقبل القريب.

قائمة المراجـع والهوامـش

(1) Iranian Banker. Regulators receive ultimatum to address CFIs crisis. Issue No.7 .2 July 2017. https://goo.gl/S6ESeu

(2) Iranian Banker. Op. Cit.

(3) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: القوى الداخلية في المجتمع الإيراني المحور الثاني: القوى الاقتصادية. إسطنبول. 20 أكتوبر 2015. ص 6.

(4) Nida Zaidi: Smart earning method. Top 10 Biggest Banks of Iran in 9 .2016 November 2015. https://goo.gl/kGr8M4

(5) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: مرجع سابق. ص 7.

(6) يُعرِّف الدستور الإيراني في المادة الرابعة والأربعين القطاع التعاوني بأنه يشمل الشركات والمؤسسات التعاونية للإنتاج والتوزيع، التي تؤسس في القرى والمدن وفق القواعد الإسلامية. ووفق هذا التعريف يندرج ما تمتلكه السلطة الدينية من مؤسسات اقتصادية تابعة أو ما يطلق عليه في إيران «البنياد». والبنياد لفظ يطلق على مؤسسات اقتصادية تتسم بالطابع الوقفي أو الخيري تتبع مباشرة لسلطة المرشد الإيراني دون خضوعها لرقابة برلمانية أو حكومية، وتقوم بتقديم المساعدات المالية لفقراء إيران والمصابين في الحروب الإيرانية الحالية والسابقة وتوظف ملايين الإيرانيين في مجالات تشمل الزراعة والصناعات الغذائية والمشروبات والمقاولات والتجارة والسياحة والنقل والنفط ومجالات أخرى.

(7) BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE: Basel AML Index 2017 Report. 16 August 2017. Switzerland. P: 3.

(8) أحمد علوي: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية. لماذا تحتل إيران المرتبة الأولى عالَميًا في جرائم غسل الأموال؟ 23 أغسطس 2017. https://goo.gl/eD2hda

(9) محمد السعيد عبد المؤمن: مجلة مختارات إيرانية. قراءة في نظرية الاقتصاد المقاوم في إيران. السنة الخامسة عشرة، العدد 183، مارس 2016.

(10) نور الدين الدغير: قناة الجزيرة (تقرير مصور). الآلاف يخسرون أموالهم المودعة بمؤسسات مالية بإيران. 2017/6/17. https://goo.gl/Gytuzm

(11) Kamil Alboshoka: Track Persia . Impacts of Iranian bankruptcy on citizens. 2017/6/27. https://goo.gl/U1Mcwy

(12) إرم نيوز: طهران. الحكومة الإيرانية تتكتم على إفلاس 12 من بنوكها. مايو 2016. https://goo.gl/Vh1GEY

(13) يوسف المطيري: موقع صحيفة المناطق. إفلاس «5» بنوك إيرانية.. والأمن الإيراني يهاجم المتظاهرين المطالبين بأموالهم. 19 يونيو 2017. https://goo.gl/g7xshR

(14) Central Bank of Iran: Banking Profit Rates. Term deposit rates. CBI Website: https://goo.gl/gvZXsf

(15) SHANDA CONSULT: «The Central Bank of Iran has been compelled to regulate CFIs crisis'', 13 July 2017. https://goo.gl/oiGb6o

(16) Bijan Khajehpour: Al - Monitor. ''Iran's central bank must regulate unlicensed actors'', June 2017 ,15. https://goo.gl/jjS98m

(17) The Baghdad Post Web site: «Financial institutions bankruptcy threatens Iran's banking sector'', 20 June 2017. https://goo.gl/M3xWLX

(18) (Central Bank of Iran: Idem.

(19) BASEL INSTITUTE ON GOVERNANCE: Op. Cit. P: 3.

(20) علي رضا رامزاني: المونيتور. لماذا يعجز البنك المركزي الإيراني عن التّحكّم بالأسواق المالية؟ 10 أكتوبر 2016. https://goo.gl/hxg3DX

(21) أغلقت إيران في أغسطس 2016 ما يقارب 50 مليون حساب بنكيّ مجهول الهُوية بلا اسم أو عنوان ولا يستدل على صاحبها، ما يعني إمكانية استخدامها في عمليات مشبوهة.

(22) لا يسمح وفقًا لقانون التجارة الإيراني للبنوك الرسمية بإعلان إفلاسها، حتى إنّ بعض البنوك تفلس عمليًا وتستمر في العمل دون الإعلان الرسمي للإفلاس، وعادة ما يتدخل البنك المركزي الإيراني لإنقاذ المؤسسات الائتمانية عند إفلاسها عمليًا.